

عزيزي المواطن

خصصت المدى هذه الصفحة من أجلك على أمل أن ترافدها بارأك الحرة ومقترحاتك وشكواك الشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسالتكم وشكواكم والتي نأمل أن تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورسين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي ويقدّر أهمية التعبير أمليين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الإلكتروني:

Almada112@yahoo.com



إلى / مجلس محافظة واسط

يشكو أهالي مدينة الكوت قلة المنتزهات وأماكن اللهو البريء لقضاء الوقت فيها في المناسبات والأعياد، ما أدى إلى حصول زحام لافت في كورنيش المدينة، الذي يضم المنتزه الوحيد والذي يتردد عليه الأهالي خاصة خلال أيام عيد الأضحى المبارك. ومدينة الكوت تفتقر إلى مدينة ألعاب، ما خلق زحاما في كورنيش المدينة، كما أن غلق العيد من الشوارع لدواع أمنية دفع عائل كثيرة إلى البقاء في بيوتهم خلال أيام العيد. ويتمنى المواطنون أن تتخذ الحكومة المحلية خطوات سريعة لتأهيل مدينة ألعاب المدينة وإنشاء أماكن ترفيهية جديدة. وعلى الرغم مما تتناقله بعض وسائل الإعلام من أن بلدية الكوت تقوم حاليا بتأهيل مدينة ألعاب بكلفة تزيد على ٦ مليارات دينار لتستقبل روادها العام المقبل، وأن هنالك مراكز ترفيهية أخرى موزعة على أحياء المدينة تمت إحالتها إلى التنفيذ، غير أن المواطنين عبروا عن استيائهم من شحة أماكن اللهو البريء ما دفع الكثير منهم إما إلى ملازمة البيوت أو السفر خارج المدينة.

تقرير

متابعة / المدى

شكا مواطنون عراقيون من زيادة سعر الامبير الواحد للمولدة الكهربائية الأهلية إلى عشرة آلاف دينار في مناطق عديدة خصوصا في الشعب. وقال مواطنون "ان ما يقلقنا حول هذا الموضوع هو عقد عدة اجتماعات مع اصحاب هذه المولدات وتم اذارهم بشكل نهائي لكن ماذا تعمل محافظة بغداد وهي لم توزع المولدات في منطقة الشعب وأعطتها إلى مناطق محددة". وأضافوا ان المطلوب من محافظة بغداد الاهتمام بمنطقة الشعب وتزويدها بمولدات اسوة بمناطق بغداد الاخرى ولتكون الاسعار مدعومة. واتفق المواطنون في ردود افعالهم

تجاه قرار اللجنة الاقتصادية في مجلس رئاسة الوزراء بشأن زيادة أجور الوحدات الكهربائية ابتداء من شهر تشرين الأول الماضي فقد اهدت الغالبية العظمى منهم امتعاضا شديدا من هذا القرار لاسيما انه جاء في غير اوانه حيث مازال المواطن العراقي يعاني ظروفًا معيشية مهلكة وبطالة متفشية ووضع اقتصاديا صعبا وتيارا كهربائيا بدائيا مترديا للغاية ويخسر السخرية والاستهجان. ويقول المواطنون انه من المؤسف ان يعرض اصحاب المولدات الاهلية استغلو حاجة الناس الى خدماتهم فرفعوا الاسعار بصورة تفتقر الى روح المواطنة والانسانية. ويرفض اصحاب المولدات الكهربائية في بغداد قانونهم الخاص مع تقاسم الازمة في هذا القطاع

الحوي. ويؤكد العديد من المشتركين ان اصحاب المولدات يفرسون اسعارا مرتفعة تتعدى تلك التي حددتها مجالس المحافظات، وخصوصا في بغداد. وسبق ان حدد مجلس محافظة العاصمة سعر الامبير بسبعة آلاف دينار لعشر ساعات يوميا مع التعويض عنها اذا تزامنت مع تغذية مصدرها الشبكة الحكومية. وبين محاولات الحكومة ومطالب السكان، برز اصحاب المولدات كقوة تفرض ما تريده دون رقيب او حسيب. ويقوم عدد منهم بسرقة الكهرباء الوطنية من مناطق مجاورة وبيعها لناطق اخرى باسعار مرتفعة جدا، بدلا

من تشغيل مولداتهم. وشنت السلطات بعد الاحتجاجات حملة أمنية ضد التجاوزات مؤكدة توفير ٣٠ ميغاواط في اليوم الاول. ومنذ سنوات يعاني قطاع الكهرباء في العراق عموما من نقص في انتاج الطاقة جراء تعرض المحطات وشبكات النقل الى اضرار كبيرة عند اجتياح البلاد العام ٢٠٠٣، وما عقبه من اعمال تخريب. ويعتمد العراقيون، وخصوصا في بغداد، على مولدات الطاقة لمعالجة النقص المستمر الذي يصل الى حوالي ١٨ ساعة في اليوم. ويضع كثيرون مولداتهم وسط الاحياء السكنية دون الاخذ في الاعتبار الازعاج الشديد الناجم عن ارتفاع الصوت، فضلا عن



كاريكاتير عادل صبري

مواطنون يتدمرون من أسعار مولدات الكهرباء الخاصة ويطالبون بالرقب



الاضرار البيئية. وقال احد اصحاب المولدات ان عددا من زملائي يستخدمون النفط الاسود الرخيص، ويمزجه مع الديزل بغرض توفير المال، متجاهلين الاضرار البيئية التي تخلفها هذه المادة. وبحسب معلومات، فان كل مولد لديه مئة مشترك كمعدل وسطي في حين ان الحد الاثني يبلغ ٥٠٠ امبير. ويبلغ انتاج الطاقة الكهربائية اقل من ثمانية آلاف ميغاواط حاليا بينما الحاجة الفعلية بحدود ١٤ الف ميغاواط. وتشير تقارير اعلامية الى معلومات يتداولها المواطنون حول اتفاق بين اصحاب المولدات والمسؤول عن الشبكة الحكومية على تغذية مناطقهم خلال ساعات تشغيل مولداتهم.

مراكز للوقاية الصحية بدلا من العلاج

رفع "الفيزا" وتسهيل إجراءات دخول العراقيين الى دول الجوار

بغداد / المدى

افتتحت دائرة صحة النجف ضمن خطتها الرامية الى تحويل المؤسسة الصحية الى مركز للوقاية بدلا من المعالجة افتتحت مركز الرعاية الصحية الاولى في منطقة الجديديات جنوب المدينة. ما يميز هذا المركز عما سبقه من المراكز، التي تم افتتاحها هو انه كان مقرا لفرقة حزبية بعثية ومكانا لتعذيب المواطنين والتحقيق معهم، وتم تحويله حاليا الى مركز صحي يقدم الخدمات بالجمان الى سكان منطقة الجديديات التي يفوق عدد سكانها المئة ألف نسمة. وأشار مدير صحة النجف الدكتور رضوان الكندي في حديثه لإذاعة العراق الحر ان الخطة تهدف الى اوصول الخدمات الطبية الى كل بيت في المحافظة، وان هذا المركز سيقدم الخدمات الى اهالي المنطقة دون استثناء، فضلا عن وجود خطة للعلاج المنقول لتوفير الخدمات الطبية في اقصية ونواحي المحافظة كافة. وأشار محافظ النجف عدنان الزرقي وعدد من المسؤولين المحليين الذين شاركوا في مراسم افتتاح المركز الى ان الواقع الصحي في المحافظة يسير نحو التقدم، فيما أكد الزرقي ان هناك مشاريع طبية استثمارية لبناء أربعة مستشفيات جديدة في المحافظة. وأوضح مدير المركز الدكتور رياض شاكر ان المركز زود بقسم الطوارئ يحتوي على صالتيين، واحدة للرجال وأخرى للنساء، وافتتاح هذا المركز يصل عدد المراكز الصحية التي تم افتتاحها خلال العام الحالي في المحافظة الى ٧٥ مركزا صحيا ضمن مشروع طب الأسرة.

صح النوم!!!

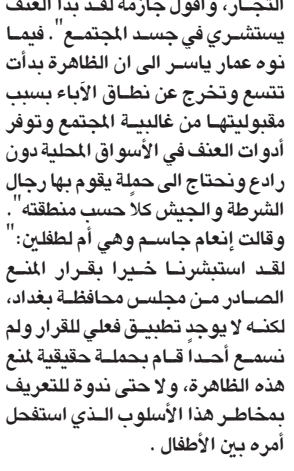
رفع "الفيزا" وتسهيل إجراءات دخول العراقيين الى دول الجوار

بغداد / المدى

يطلب عدد من المواطنين ، الحكومة بالتناحث مع دول الجوار بشأن تسهيل دخول العراقيين اليها والغاء الفيزا/ الفيزا/، في حال دخول العراقيين الى اراضيها معقدة جدا ، ان الحكومة مطالبة خلال جولات مسؤوليها في دول الجوار ، بالتطرق الى اهمية الغاء الفيزا/ وخاصة إيران بعد ان قررت الحكومة العراقية الغاء الفيزا/ عن الزوار الإيرانيين، في حين ان طهران لم تلغها عن الزوار العراقيين. ومن المقرر ان يقوم وفد حكومي رفيع المستوى بجولة الى دول الجوار. ويقول المواطن فالح حسن ناهض/ ٤٤ عاما/ ان قرار الحكومة العراقية الغاء الفيزا/ عن الزوار الإيرانيين كان يجب ان يقابله قرار مماثل من الحكومة الإيرانية بشأن الزوار العراقيين. وأضاف ان المواطن العراقي يواجه صعوبات كبيرة في الحصول على الفيزا/ سواء كانت لإيران او غيرها، إضافة إلى المبالغ الكبيرة التي يصرفها من أجل حصوله

مناشدة مستمرة لمنع استيراد الألعاب النارية

بأمراض العيون أنها استقبلت خلال الأيام القليلة الماضية ٥٥ حالة إصابة للأطفال نتيجة استخدام هذه الألعاب، ١٤ منها خطيرة وتطلب إجراء تدخلات جراحية. وقال محمد عادل /موظف/ وأب لثلاثة تلاميذ: أخذ أطفال في اليوم الأول عيدياتهم ونهبوا إلى السوق واشتروا بنادق تعمل بالصمغ دون علمنا، وبدأوا بصيرون إطلاقات البنادق بعضهم على البعض الآخر، وقد اصيب ابني الصغير وتحول البيت الى جحيم بسبب هذه المشكلة وأصبح العيد ممزوجا بالصراخ والعويل نتيجة هذا الخطأ الذي يتجلبه رب الأسرة أولاً والحكومة ثانياً، التي كان حريا بها ان تمنع تداول مثل هذه الألعاب ومنع استيرادها رحمة بالأطفال



أمره بين الأطفال .

وخزرة

بغداد / المدى

بعد ان انتهت أيام عيد الأضحى المبارك مازالت مظاهر استخدام الأطفال للألعاب النارية والبنادق والمسدسات التي تستخدم /الصمغ / تشكل هاجسا يؤرق أولياء الأمور لما تحمله هذه الظاهرة من أخطار على صحة الأطفال ومستقبلهم. عدد كبير من أولياء أمور الأطفال تحدثوا لوكالة /نيئا/ بالأم وحسرة عن حالة اللامبالاة التي تتعامل بها الحكومة مع هذه الظاهرة بكل ما تحمله من إخطار، رغم كل التحذيرات التي تنطلق من جهات متخصصة في هذا الميدان او من لها علاقة مباشرة بهذا الأمر الخطير. فقد حذرت السلطات الصحية من مغية الاستمرار في تجاهل أخطار هذه الظاهرة، التي تزداد مع أيام الأعياد، نتيجة توجه نسبة كبيرة من الأطفال لممارسة هذه الألعاب كوسيلة للهو، دون دراية بما تحمله من أخطار فقد نكرت إحصائية أعدها إدارة مستشفى ابن الهيثم المتخصصة



عده: حازم جواد